

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

بابوا غينيا الجديدة*

* استُخدمت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية والتشاور

- ١- يشكل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وضمانها حجر الأساس الذي يقوم عليه أي مجتمع ديمقراطي. ويجب أن يوثق العمل الهام الجاري في هذا المجال ويقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بموجب قرار المجلس ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.
- ٢- ويتضمن هذا التقرير الوطني لآلية الاستعراض الدوري الشامل حالة حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة. وهو نتاج نهج حكومي شامل استشيرت فيه الحكومة والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية بتقديم إسهاماتها في تجميع التقرير.
- ٣- وأعدّ التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل، التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في جلسته العشرين المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- ٤- ونسقت إعداد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل لبابوا غينيا الجديدة فرقة العمل الوطنية للاستعراض الدوري الشامل التي تتألف من وزارة الخارجية والتجارة، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة العدل والنيابة العامة، ووزارة التخطيط الوطني والتنمية الريفية، ووزارة المالية، ووزارة العمل والعلاقات الصناعية، ولجنة أمين المظالم، والشرطة الملكية لبابوا غينيا الجديدة، والمؤسسات الإصلاحية. وتشمل الوزارات والمؤسسات الأخرى المعنية التي استشيرت لتقديم إسهاماتها وزارة التعليم ووزارة الصحة ولجنة الإصلاح الدستوري والقانوني وجامعة بابوا غينيا الجديدة.
- ٥- وفي عام ٢٠١٠، أنشئت لجنة أساسية مشتركة بين الوزارات تشمل الوزارات الحكومية ذات الصلة - وزارة الخارجية والتجارة (رئيسة)، ووزارة التنمية المحلية (نائب الرئيس)، ولجنة أمين المظالم، ووزارة العدل والنيابة العامة ولجنة الإصلاح الدستوري والقانوني، أنيطت بها مهام تشمل جمع المعلومات عن طريق إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، وتجميع هذا التقرير. وبالنظر إلى أهمية التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل، وافقت الحكومة على إنشاء فرقة العمل الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل وعلى ولاياتها.
- ٦- وصادق المجلس التنفيذي الوطني على تقرير الاستعراض الدوري الشامل. كما وافق المجلس على أن يقوم وزير الخارجية والتجارة والهجرة بعرض التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل على مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١١.
- ٧- وأنشئ فريق مرجعي، وهو فريق أكبر حجماً ويشمل جميع الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، أنيطت به مهمة مدّ اللجنة الأساسية بجميع المعلومات الضرورية ذات الصلة لإدماجها في التقرير. وواصل أعضاء اللجنة الأساسية اجتماعاتهم وعملهم بشأن التقرير رغم الدعم المحدود بالأموال والموارد.

- ٨- ونظمت حكومة بابوا غينيا الجديدة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حلقة عمل تدريبية على الاستعراض الدوري الشامل في بورت موريسبي، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠. وحضر حلقة العمل العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية التي قدمت إسهامات هامة. كما ساعد في إدارة حلقة العمل خبراء من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ في فيجي وأمانة جماعة المحيط الهادئ.
- ٩- وبعون من حلقة العمل التدريبية على الاستعراض الدوري الشامل، دعت فرقة العمل الوطنية للاستعراض الدوري الشامل إلى عقد حلقة العمل الأولى للصياغة في ألتاو، في مقاطعة ملي باي، في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبعد إعداد مشروع التقرير الأولي للاستعراض الدوري الشامل، دعت فرقة العمل الوطنية إلى عقد أربع (٤) مشاورات في مناطق البلد الأربع، وهي: غوروكا (المرتفعات)، يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ولاي (موماسي) يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وآلو تاو (الجنوب) يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر؛ وكوكوبو (جزر غينيا الجديدة) يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.
- ١٠- ومكنت المشاورات الإقليمية أصحاب المصلحة على كل من مستوى المقاطعات والمستوى المحلي من تقديم مدخلات وإسهامات قيمة في إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل ووضعه في صورته النهائية.
- ١١- وأيد المجلس التنفيذي الوطني التقرير النهائي ووافق على تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان.

ثانياً - المعلومات الأساسية والإطار

موجز قطري

- ١٢- بابوا غينيا الجديدة بلد نام يقع في النصف الشرقي من جزيرة غينيا الجديدة، تحدها براً وبحراً إندونيسيا وأستراليا وجزر سليمان وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وتتألف من أربع جزر رئيسية، وهي بريطانيا الجديدة وآيرلندا الجديدة وبوغانفيل ومانوس، بالإضافة إلى العديد من الجزر الصغيرة والمرجانية. ومن الناحية الجغرافية، تغطي البلد مساحات جبلية ووديان وعرة. وتتمتع بابوا غينيا الجديدة بعدد من الموارد الطبيعية. ويناهز عدد سكانها ٦,٥ مليون نسمة وتبلغ مساحتها نحو ٦٩٠ ٤٦١ كيلومتراً مربعاً، والبلد ذو ثقافات متنوعة تضم ما يربو على ٨٠٠ لغة مختلفة.
- ١٣- ونالت بابوا غينيا الجديدة استقلالها السياسي من أستراليا في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. وهي ديمقراطية دستورية ذات نظام حكم على غرار النظام البرلماني البريطاني (ويستمنستر):

وتتضم حكومة مركزية و ٢٢ محافظة. ولبابوا غينيا الجديدة برلمان بمجلس واحد يضم ١٠٩ أعضاء منتخبين.

١٤- وفي بابوا غينيا الجديدة ثلاث سلطات للحكم، هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. ويرأس السلطة التنفيذية رئيس الوزراء ووزراء الحكومة الذين يشكلون المجلس التنفيذي الوطني، الذي يدير شؤون البلد. كما تشمل السلطة التنفيذية الحاكم العام (رئيس الدولة) الذي يمثل ملكة إنكلترا.

١٥- وتتألف السلطة التشريعية من البرلمان الذي يضم ١٠٩ أعضاء، يمثلون كلاً من الحكومة والمعارضة. ويسن البرلمان الوطني قانون البلد. وتتألف السلطة القضائية من المحاكم الوطنية والمحكمة العليا وكذلك من نظم محاكم المقاطعات والمحاكم القروية التي تبت في إنفاذ قوانين البلد.

١٦- وتنقسم بابوا غينيا الجديدة إدارياً إلى ٢١ مقاطعة ومنطقة بوغانفيل التي تتمتع بالحكم الذاتي. ويُفترض أن يؤدي إنشاء مقاطعتي هيل وجيواكا مؤخراً إلى إنشاء مقاطعتين إضافيتين. وسيؤدي ذلك بالتالي إلى زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في البرلمان الوطني.

١٧- وتغلب على بابوا غينيا الجديدة الديانة المسيحية التي يعتنقها أغلبية سكانها مثل: الكاثوليك (٢٧ في المائة)، اللوثريون الإنجيليون (١٩,٥ في المائة)، الكنيسة المتحدة (١١,٥ في المائة)، الكنيسة السبتية (١٠ في المائة)، كنيسة العنصرة (٨,٦ في المائة)، وغيرهم من البروتستانت (٨,٩ في المائة).

١٨- ويقوم اقتصاد بابوا غينيا الجديدة على الزراعة التي توفر سبل العيش لما يربو على ٨٥ في المائة من سكانها. وتتمتع بابوا غينيا الجديدة بموارد طبيعية ثرية جداً مثل الذهب والنحاس والأسماك والموارد البحرية والأخشاب. وتمثل الموارد المعدنية ثلثي العائدات من العملة الأجنبية. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لبابوا غينيا الجديدة نحو ١٣,٧٤ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (تقديرات عام ٢٠٠٩). وتشمل أهم صادراتها الذهب والنحاس والبتروك والاسماك والمنتجات البحرية والبن وزيت النخيل والكافور وغيرها.

١٩- وسيتغير السيناريو الاقتصادي الحالي تغيراً جذرياً بسبب تطوير مشروع الغاز الطبيعي المسيل المتعدد المليارات من الدولارات في البلد. وستشهد بابوا غينيا الجديدة، بمساعدة هذا المشروع الاقتصادي الضخم، نمواً وتنمية اقتصاديين لم يسبق لهما مثيل وسيبلغ الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠ نحو ٢٤ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٠- بيد أن التحدي الأكبر الذي يواجهه البلد يكمن في ترجمة هذا النمو الاقتصادي إلى فوائد ملموسة تستجيب للتحديات الإنمائية التي يواجهها البلد، مثل تطوير شبكات الهياكل الأساسية الحيوية وتحسينها، وإتاحة خدمات التعليم والصحة الأساسية، وتحسين مستوى عيش الغالبية العظمى للسكان.

٢١- ولم يكن أداء التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبابوا غينيا الجديدة بالأداء المؤثر بسبب ارتفاع نسبة الأمية، ونقص التعليم الأساسي والخدمات الصحية والهياكل الأساسية وازدياد الفوضى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بابوا غينيا الجديدة متأخرة جداً في مؤشرات التنمية البشرية وتحتل الرتبة ١٤٥ من بين ١٧٥ بلداً. وي طرح هذا السيناريو تحديات هامة أمام البلد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

التشريع الوطني

الدستور

٢٢- الدستور هو القانون الأعلى في بابوا غينيا الجديدة. وتمنح ديباجته جميع الأشخاص الذين يعيشون في البلد حقوق الإنسان والحريات الأساسية التالية، بغض النظر عن العرق أو القبيلة أو الأصل أو الرأي السياسي أو اللون أو المعتقد أو نوع الجنس. وتوسّع هذه الحقوق والحريات بصورة أكبر بموجب الباب ٣ من الجزء الثالث من الدستور الوطني، الذي يشمل ما يلي: الحق في الحرية (البند ٣٢)؛ الحق في الحياة (البند ٣٥)؛ الحق في عدم التعرض للمعاملة اللاإنسانية (البند ٣٦)؛ حماية القانون (البند ٣٧)؛ حرية الفرد (البند ٤٢)؛ حرية عدم الخضوع للعمل القسري (البند ٤٣)؛ الحماية من التفتيش والاعتحام التعسفيين (البند ٤٤)؛ حرية الوجدان والفكر والدين (البند ٤٥)؛ حرية التعبير (البند ٤٦)؛ حرية التجمع وتكوين الجمعيات (البند ٤٧)؛ حرية العمل (البند ٤٨)؛ حرية الخصوصية (البند ٤٩)؛ حرية التصويت والترشح للوظائف العامة (البند ٥٠)؛ الحق في حرية الإعلام (البند ٥١)؛ الحق في حرية التنقل (البند ٥٢)؛ الحماية من التجريد من الممتلكات بشكل مجحف (البند ٥٣).

٢٣- ودستور بابوا غينيا الجديدة هو من بين قلة من الدساتير الفريدة من نوعها في العالم التي تتضمن تقريباً جميع الحقوق والحريات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبصورة أخص المدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. وهذه الحقوق والحريات واضحة بما فيه الكفاية لتتولى السلطة القضائية إعمالها. والأهداف والمبادئ التوجيهية الوطنية التي هي مجموعة من المبادئ التوجيهية الواردة في ديباجة الدستور، تدعو إلى تحقيق التنمية البشرية المتكاملة والمساواة والمشاركة لجميع سكان بابوا غينيا الجديدة.

٢٤- وتكفل هذه المجموعة من الحقوق والحريات بطرق شتى التمتع بالحقوق والحريات الواردة في مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري،

والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٥- وينص البند ١١٧ من الدستور بوضوح على أنه يجب إدراج كل معاهدة دولية تنضم إليها بابوا غينيا الجديدة في التشريع المحلي لإنفاذها قانوناً. وثمة طريقتان لإدماج المعاهدات الدولية في التشريع المحلي في بابوا غينيا الجديدة. الطريقة الأولى هي سن قانون جديد لإنفاذ المعاهدة الدولية. والطريقة الثانية، استعراض القوانين القائمة ذات الصلة وإدماج أحكام المعاهدة الدولية في القوانين المحلية القائمة.

٢٦- واعتمدت بابوا غينيا الجديدة الطريقة الثانية في إدماج صكوك حقوق الإنسان في القانون المحلي. ذلك أن التنفيذ التدريجي ليس عملياً فقط لكنه أيضاً أكثر قابلية للتحقيق بالنسبة إلى بابوا غينيا الجديدة من سنّ قانون جديد. وأجريت مراجعة للقوانين المحلية المتعلقة بالأطفال أدت إلى إلغاء قانون رفاة الأطفال لعام ١٩٧٥ وسنّ قانون لوكوتيم بيكينيني (قانون الطفل) لعام ٢٠٠٩، كمجرد مثالين عن ذلك. وهدف القانون الجديد هو حماية حقوق الطفل ورفاهه وتعزيزها ويتضمن مواد اتفاقية حقوق الطفل.

٢٧- ويقضي البند ٣٩ من الدستور باستعمال الاتفاقيات والإعلانات والتوصيات والقرارات القضائية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كأحد العناصر التي يمكن للمحكمة أن توليها الاعتبار عند تقرير ما إذا كان أي قانون أو مرسوم له ما يبرره على نحو معقول في مجتمع ديمقراطي يحترم الكرامة الإنسانية على النحو الوافي من عدمه.

٢٨- ويكرس دستور بابوا غينيا الجديدة الحقوق المدنية والسياسية. وتفرض جميعها تقريباً على الدولة واجب عدم التدخل في حريات الأفراد المدنية بلا ضرورة. ويرد هذا الواجب كحظر على الدولة. ومن جهة أخرى، تظل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصيغتها الواردة في "الأهداف الوطنية والمبادئ التوجيهية" بمثابة توجيهات ومبادئ إرشادية للسياسة العامة ومثل عليها يسعى البلد إلى تحقيقها وإن ظلت غير خاضعة للسلطة القضائية.

التشريع

٢٩- ثمة قوانين محلية أخرى قائمة تعزز مبادئ حقوق الإنسان وتحميها في مختلف المجالات سواء أكانت عامة أم خاصة. وعلى سبيل المثال، سنّ قانون إدارة ومنع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز لعام ٢٠٠٣، لإعمال الحقوق والحريات الأساسية الواردة في الدستور. ويسعى هذا القانون إلى منع انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وإدارة حياة المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وحمايتهم من الممارسات التمييزية وكذلك حماية الجمهور. ويعد قانون لوكوتيم بيكينيني (قانون الطفل) لعام ٢٠٠٩، الذي يعزز مصالح الطفل الفضلى، مثلاً آخر على النهوض بحقوق الأطفال تحديداً وحمايتهم.

٣٠- وبغية كفالة الحماية الكاملة لهذه الحقوق والحريات الأساسية وضمانها، سنّ البرلمان الوطني بعض القوانين، تشمل ما يلي: القانون الجنائي (الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال) لعام ٢٠٠٢؛ القانون الجنائي لعام ١٩٧٤ (الفصل ٢٦٢)؛ قانون لوكوتيم بيكينيني (قانون الطفل) لعام ٢٠٠٩؛ قانون الهيئة الوطنية للإسكان لعام ١٩٩٠؛ قانون تشغيل غير المواطنين لعام ٢٠٠٧؛ قانون الأدلة (البند ٣٧ ألف) وقانون محكمة الأحداث لعام ١٩٩٣.

٣١- وبابوا غينيا الجديدة هي طرف في بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية بما فيها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)؛ واتفاقية حقوق الطفل (٢ آذار/مارس ١٩٩٣)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨).

٣٢- ولم تصدق بابوا غينيا الجديدة بعد على معاهدات واتفاقيات هامة أخرى. ويعود التأخير أساساً إلى العجز في الموارد والقدرات. وتشمل هذه الصكوك القانونية الدولية اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٣٣- وأيدت حكومة بابوا غينيا الجديدة في أول اجتماع للمجلس التنفيذي الوطني بموجب القرار رقم ٣ لعام ٢٠١١ التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأقرّت التصديق عليها.

السلطة القضائية

٣٤- تلتزم بابوا غينيا الجديدة بسيادة القانون وإقامة العدل لجميع الأشخاص الذين يسعون لطلب الحماية القانونية. ويضمن الدستور الحماية القانونية للأشخاص والمساواة للجميع أمام القانون. ويقضي الدستور كذلك بإعمال الحقوق والحريات التي تكفلها المحاكم في حالة انتهاك هذه الحقوق والحريات أو خرقها.

٣٥- وسعيًا إلى تنفيذ هذه الاتفاقيات والمعاهدات في مجال حقوق الإنسان فضلاً عن القوانين الوطنية في هذا المجال أنشأ البرلمان الوطني بعض الآليات المؤسسية والإدارية في البلد. وتشمل هذه الآليات نُظُم المحاكم التي تتألف من المحاكم الوطنية والمحكمة العليا ومحاكم الدائرة والمحاكم القروية؛ وجهاز الشرطة؛ والخدمات الإصلاحية؛ ولجنة أمين المظالم؛ ووزارة العدل والنيابة العامة؛ ومكتب المدعي العام؛ ولجنة الإصلاح الدستوري والقانوني؛ ووزارة التنمية المحلية؛ ووزارة العمل والعلاقات الصناعية.

المؤسسات والأنشطة الوطنية لحقوق الإنسان

٣٦- تلتزم بابوا غينيا الجديدة بإحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، على النحو المتوخى في مقرر المجلس التنفيذي الوطني رقمي ١٩٩٧/٢١ و ٢٠٠٧/٣٣، على التوالي. واستكمل كل من لجنة العمل الوطنية التقنية والفريق العامل القانوني مشروع التعديل الدستوري ومشروع القانون الأساسي وعرضاها على الحكومة للنظر في اعتمادهما. وفي غضون ذلك، تتخذ مؤسسات حكومية تنفيذية عديدة تدابير لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تتعلق بمجالات مسؤولياتها المختلفة. وعلى سبيل المثال، تقدم وزارة التنمية المحلية خدمات لحماية الطفل، ويقدم مكتب الوكيل العام للخدمات القانونية العامة، بينما أنشأت لجنة أمين المظالم في إطارها وحدة لحقوق الإنسان ومكافحة التمييز. وسيقوي إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عمل هذه المؤسسات الحكومية ويكملها قصد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بابوا غينيا الجديدة.

توعية الجمهور بحقوق الإنسان

٣٧- تعتبر التوعية بحقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة في مستوى حرج نظراً لعدم تدفق المعلومات من المستوى الوطني إلى مستوى المقاطعات والمستويات المحلية. وركزت المشاورات الإقليمية على الحاجة إلى التوعية بحقوق الإنسان على نحو يتيح إبلاغ وتنقيف أصحاب المصلحة المعنيين بأدوارهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بالحقوق والقوانين. وتسهم شبكة نشطة من منظمات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان والتنقيف بها. وتشمل هذه الشبكة منتدى الدعوة لحقوق الأفراد والمجتمعات المحلية، وهيئة الرعاية الأنغليكانية، ومنظمة رعاية الطفولة، وهيئة الرؤية العالمية، والصليب الأحمر وغيرها كثير. ولكل منظمة من هذه المنظمات برامجها لتنقيف الجمهور وتوعية المجتمعات المحلية. وتلتزم الحكومة من جهتها بالعمل مع هذه المنظمات لتعزيز احترام حقوق مواطنيها وحرياتهم والنهوض بها وحمايتها والتمتع بها.

التعاون مع آلية حقوق الإنسان

٣٨- أعدت بابوا غينيا الجديدة التقرير الوطني المعني بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وقدمته في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ واعتمدته بعد ذلك في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ووضعت الحكومة إطاراً استراتيجياً وطنياً لتنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل.

٣٩- وأعدت بابوا غينيا الجديدة أيضاً تقريرها الجامع للتقارير الأولي والثاني والثالث لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقدمته إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. ووضعت الحكومة إطاراً لتنفيذ الأولويات والتوصيات الواردة في الملاحظات الختامية.

٤٠ - وزار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة التعذيب بابوا غينيا الجديدة في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠. وجرت زيارته في إطار بعثة لتقصي الحقائق بشأن مسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية التي يكون قد تعرّض لها أشخاص يُحتجزون في مرافق في جميع أرجاء البلد. وتُبرز الدعوة الموجهة إلى المقرر الخاص لزيارة البلد نضج بابوا غينيا الجديدة وموقفها الصريح إزاء التصدي للقضايا المتعلقة بتعرض المحتجزين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية وكذلك الحاجة إلى تحسين أوضاع مرافق الاحتجاز بصورة عامة. وتتابع الحكومة نتائج هذه الزيارة.

٤١ - وتحظى بابوا غينيا الجديدة بمركز المراقب في منتدى آسيا - المحيط الهادئ المعني بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وما انفكت تشارك في هذا المنتدى الذي أثنى في دورته الثالثة عشرة المعقودة في كوالالمبور، ماليزيا، على الجهود التي يبذلها البلد لاقتراح إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٩، عكفت بابوا غينيا الجديدة على تناول مسألة تهريب الأشخاص والاتجار بهم، وذلك من خلال الجهود التي تبذلها لجنة الإصلاح الدستوري والقانوني بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ومع وكالات الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية. وشملت الجهود التي بذلتها الحكومة استضافة مؤتمر أصحاب المصلحة المتعددين في آذار/مارس ٢٠٠٩ لتوعية المؤسسات الحكومية التنفيذية الرئيسية. واعتمد المؤتمر قرارين رئيسيين بشأن تصديق الحكومة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وعلى البروتوكولين الاختياريين المكملين لها بما في ذلك بروتوكول باليرمو لمنع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. وتعكف الحكومة على استكمال مشروع التعديلات المدخلة على مشروع قانون الاتجار بالأشخاص وتهريبهم الذي سيُدْرَج في القانون الجنائي لبابوا غينيا الجديدة. وفي عام ٢٠١١، أبرمت وزارة العدل والنيابة العامة ومنظمة الهجرة الدولية مذكرة تفاهم لمنع الاتجار بالأشخاص.

رابعاً - تحديد الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

ألف - الإنجازات/أفضل الممارسات

الخدمات الإصلاحية وإعادة التأهيل

٤٣ - تحتاج نُظم السجون إلى برامج إصلاح ونظم إرشاد جادة بهدف إعداد النزلاء لإعادة إدماجهم في المجتمع. وجرى التركيز، أثناء مشاورة كوكوبو، كمثال، على قيام سجن كيريفات بتنظيم دورات تدريبية على المهارات الحياتية مثل المهارات التجارية، وزراعة الأرز

وتربية الأسماك، وتربية الماشية وغيرها من المشاريع بدعم من منظمات غير حكومية ومؤسسات حكومية مثل منظمة التقدم الصناعي والروحي والثقافي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمعهد الوطني للبحوث الزراعية.

٤٤ - وحدد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة التعذيب المؤسسة الإصلاحية لبيهورتي، في غوروكا، بوصفها أفضل مثال على الممارسات المتبعة، حيث تتاح فرص تعليم وترويج مختلفة وكذلك توفير خدمات الإرشاد للمحتجزات. وتشارك الحارسات في هذه المؤسسة أيضاً بنشاط في عملية إعادة تأهيل المحتجزات، ويوفر إطار هذه المؤسسة بيئة مناسبة لإقامة الأطفال مع أمهاتهم. ويسهل الحصول على الرعاية الطبية، الأمر الذي يزيد من تميز هذه المؤسسة عن غيرها من مرافق الاحتجاز.

مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي وظائف الإدارة العليا

٤٥ - يدعو دستور بابوا غينيا الجديدة إلى المشاركة المتساوية للمواطنات في جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. ويقترح البرلمان الوطني إنشاء ٢٢ مقعداً تخصص للنساء، في إطار جهوده الحالية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار. وسيكون ذلك بمثابة إنجاز بارز على درب المساواة بين الجنسين في اتخاذ القرار السياسي. ومشروع القانون المتعلق بالتنفيذ القانوني لهذا الترتيب مطروح حالياً على البرلمان الوطني.

٤٦ - كما يتيح القانون الأساسي للحكم الإقليمي والمحلي تعزيز تساوي الفرص والمشاركة الشعبية في هذين الحكمين. وتقضي الفقرة الفرعية ألف من الباب الأول من الجزء ٢، من القانون الأساسي على وجه التحديد بترشيح النساء وفقاً لقانون البرلمان وتعيين المجلس التنفيذي الإقليمي أعضاء مجالس الأقاليم. ويقضي كذلك بأن يكون من بين أعضاء المجلس ممثلة عن المنظمات النسائية يتم ترشيحها وفقاً لقانون البرلمان.

العنف المتري والعنف الجنسي

٤٧ - في منطقة المحيط الهادئ، يتمثل أحد الإنجازات الهامة في بابوا غينيا الجديدة في سن القانون الجنائي (قانون الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال) لعام ٢٠٠٣. ومن بين التغييرات الهامة، وسّع هذا القانون نطاق تعريف الاغتصاب ونص كذلك على الاغتصاب في إطار الزواج. ورغم أن الحكم المتعلق بالاغتصاب في إطار الزواج لم يوضع بعد على محك المحاكم، فالمهم هو أن بابوا غينيا الجديدة ست قانوناً يُجرّم فرض الزوج على الزوجة ممارسة الجنس أو العكس. وهذا الجانب من القانون مهم جداً بالنظر إلى ارتفاع تفشي جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في بابوا غينيا الجديدة.

حماية الأطفال والشباب

٤٨ - صدّقت حكومة بابوا غينيا الجديدة، في عام ١٩٩٣، على اتفاقية حقوق الطفل التي تعيّن على الحكومة بموجبها مراجعة قوانينها القائمة المعنية بحماية الطفل. وأدى ذلك إلى سن قانون لو كوتيم بيكينيني (قانون الطفل) والتصديق عليه في عام ٢٠٠٩. ويرمي قانون حماية الطفل هذا إلى إتاحة أحكام أوسع نطاقاً لخدمات حماية جميع الأطفال في بابوا غينيا الجديدة. كما أنشئت بموجبه محكمة متخصصة لحماية الأطفال تُدعى محكمة لو كوتيم بيكينيني (محكمة قانون الطفل).

٤٩ - وسُنّ قانون محكمة الأحداث في عام ١٩٩٧، ويقضي تحديداً بحماية حقوق صغار الجانحين البالغين من العمر بين ١٠ و ١٨ عاماً. وأنشأ القانون أيضاً محكمة الأحداث في بابوا غينيا الجديدة.

٥٠ - وتُمثّل سياسات الشرطة وبروتوكولاتها تجاه الأحداث، التي شارك في وضعها جهاز الشرطة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، أداة مميزة للتعامل مع الشباب الجانحين. بيد أن التحدي يكمن في تنفيذ هذه السياسات.

باء - التحديات والمعوقات

عدم كفاية القدرات

٥١ - هناك افتقار إلى القدرات في بابوا غينيا الجديدة على جميع مستويات الحكومة من مستوى الدائرة إلى مستوى المقاطعة وكذلك على الصعيد الوطني. ومما يعرقل الكثير من جوانب التنمية ببطء النمو والتقدم اللذين يحرزهما المهنيون المتخصصون في مختلف المجالات بما في ذلك الصناعة والرعاية الصحية والتعليم. وتنتج عن ذلك عدم تناسب أداء الخدمات الأساسية مع أكثرية السكان الريفيين بصورة خاصة في البلد. ولوحظ في الاستشارة الإقليمية في كوكوبو أن الحكومة في حاجة إلى بذل المزيد من النشاط في أداء خدماتها، مثل تعميم مراعاة الدورات التدريبية التي تموّلها الحكومة لبناء القدرات لدى موظفي الخدمة المدنية العاملين لديها.

عدم كفاية الإطار القانوني

٥٢ - لا يزال يتعين تعديل بعض القوانين بما يكفل تماشيها مع أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة التي وقّعت عليها بابوا غينيا الجديدة. وتقع المسؤولية على عاتق مختلف المؤسسات التي تنطبق عليها الاتفاقيات. وينبغي للوكالات الحكومية المعنية أن تُنسّق تشريعاتها القائمة وتعيد النظر فيها وأن تُعدّل القوانين أو تقترح قوانين جديدة لإنفاذ أحكام هذه الاتفاقيات.

٥٣- ومع التطور التكنولوجي، على سبيل المثال، أصبح الإطار القانوني غير مناسب لمواجهة مسائل مثل جرائم الإنترنت التي تسهم في انتهاك حقوق الإنسان عن طريق الوصول بيسر إلى المواد الإباحية وغيرها من المواد المحظورة عن طريق استخدام شبكة الإنترنت والهواتف المتنقلة.

الوصول إلى الخدمات القانونية وخدمات العدالة

٥٤- بسبب تضاريس بابوا غينيا الجديدة، تعيش أكثرية السكان في عزلة ولا تحصل على الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات القانونية وخدمات العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، تنعدم لديهم القدرات المالية اللازمة للوفاء بالنفقات الضرورية عند ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان في القرى والمدن. وتشمل هذه النفقات تكاليف النقل ومصاريف الصيانة في المناطق الحضرية ورسوم تأمين الخدمات القانونية. كما يفتقر السكان للمعلومات الأساسية عن كيفية الاستفادة من هذه الخدمات القانونية وخدمات العدالة. وعلى سبيل المثال، تقدم الحكومة المساعدة القانونية لعامة الناس عن طريق مكتب المدعي العام، بيد أن هذه المساعدة تقتصر على مراكز رئيسية قليلة في البلد، مما يحدّ من استفادة أكثرية السكان الريفيين منها.

النظام القانوني المزدوج

٥٥- تعترف بابوا غينيا الجديدة بنظامين قانونيين يُكمّل أحدهما الآخر. ويشمل الأول النظام القانوني النظامي الذي يغطي محاكم الدوائر والمحاكم الوطنية والمحكمة العليا التي تطبق قواعد صارمة لإثبات الأدلة. والنظام الثاني هو نظام المحاكم غير النظامية، وهو نظام المحاكم القروية الذي يتعامل مع المسائل العرفية باللجوء إلى القوانين والممارسات التقليدية أو العرفية، التي لا تُطبّق فيها قواعد صارمة لإثبات الأدلة.

٥٦- وينصّ دستور بابوا غينيا الجديدة على أنه لا يمكن تطبيق القانون العرفي إذا كان لا يتسق مع القانون الدستوري أو مع قانون نظامي، أو إذا كان يتنافى مع القيم الإنسانية العامة. وينظم قانون الاعتراف بالأعراف لعام ١٩٦٣ اللجوء إلى الممارسات العرفية. بيد أن بابوا غينيا الجديدة تواجه حالياً صعوبات في تطبيق الممارسات والقوانين العرفية في حالات يوجد فيها مزج بين مختلف التجمعات الثقافية في مجتمع محلي ما. وتكمن الصعوبة بالتالي في إيجاد أفضل طريقة لضمان تعامل النظامين القانونيين المعترف بهما مع بعضهما البعض بصورة فعالة.

٥٧- وسُنّ القانون الأساسي لعام ٢٠٠٠ لإتاحة أربع طرائق وعمليات لتطوير القانون الأساسي في بابوا غينيا الجديدة. واعتمد هذا القانون نفس مصادر القانون الأساسي التي تتألف من القوانين العرفية والقانون العام لإنكلترا الذي بدأ نفاذه مباشرة بعد استقلال البلد. ويقع على المحاكم الوطنية والمحكمة العليا أساساً التزام قانوني بوضع القانون الأساسي لبابوا غينيا الجديدة.

الشرطة

٥٨- تحتاج الشرطة إلى مزيد من الوعي والتدريب على قوانين حقوق الإنسان لحماية المواطنين، لا سيما النساء والأطفال. وتحتاج أيضاً إلى مزيد من الدعم اللوجستي لعملها، بما في ذلك دعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

٥٩- وينبغي توعية الناس بحقوقهم الإنسانية لتمكينهم من التعرف على الحالات التي تُنتهك فيها حقوقهم. ولا بد من توعية الجمهور بمهام مختلف الوكالات الحكومية المتاحة داخل المقاطعات لمساعدة الناس على معرفة أي المتديات مناسبة للتعبير عن انتهاكات حقوقهم الإنسانية أو القضايا المتعلقة بها.

عدم توافر الخدمات الأساسية

٦٠- يُعزى أحد التحديات الأخرى التي تسهم في انتهاكات حقوق الإنسان إلى عدم توافر الخدمات الأساسية لسكاننا الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية. فمثلاً، يفتقر العديد من المناطق النائية لمرافق صحية وتعليمية مناسبة (الموظفون والمعدات)، كما تعاني من صعوبات الاتصال، وسوء تطوير الهياكل الأساسية (الطرق والجسور)، وتسهم هذه العوامل في ارتفاع معدلات الأمية، ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وسوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

٦١- ونظراً لعدم توافر هذه الخدمات الأساسية في المناطق الريفية، يمر البلد حالياً بحركة هجرة قوية من الأرياف إلى المدن. ونتيجة لذلك، تنمو في قرانا ومدننا مستوطنات غير قانونية. ولا تُوفّر لها خدمات المياه والمرافق الصحية والكهرباء. ومعظم المستوطنين عاطلون عن العمل ويسهمون أيضاً في مشاكل القانون والنظام، وانهميار النسيج الاجتماعي والثقافي للأسر والمجتمعات المحلية، مما يؤدي غالباً إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

تنمية الهياكل الأساسية

٦٢- يتسم التكوين الجغرافي لبابوا غينيا الجديدة بالتعقيد حيث لا يمكن الوصول بيسر إلى معظم المقاطعات بواسطة الخدمات البرية أو الجوية أو البحرية. ويشكل هذا الأمر تحدياً لحكومتنا في تسليم السلع والخدمات إلى معظم سكاننا الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين هم في أمس الحاجة إليها. فعلى سبيل المثال، يقطع معظم سكاننا مسافات طويلة عبر تضاريس وعرة، بينما يعبر آخرون الأنهار والبحار على مدى أيام قبل الوصول إلى أقرب مراكز الخدمات. لذلك فإن الوصول إلى الخدمات الأساسية يشكل تحدياً هاماً لمعظم سكاننا في المجتمعات المحلية الريفية والمعزولة.

التنوعات الثقافية

٦٣- تعتبر بابوا غينيا الجديدة بوتقة للتنوع الثقافي في العالم وتشكل بعض الممارسات الثقافية والمعتقدات ونظرتها إلى العالم تحديات صعبة في تنفيذ معاهدات/اتفاقيات حقوق

الإنسان وكذلك القوانين الوطنية ذات الصلة في البلد. فمثلاً، لاحظت المشاورات الإقليمية أن الأساليب الثقافية لتأديب الأطفال فعالة وأن على قوانين ومعااهدات واتفاقيات حقوق الإنسان أن تأخذ ذلك في الحسبان.

٦٤- وينظر إلى تعدد الزوجات باعتباره سلوكاً مقبولاً في المجتمع التقليدي لبابوا غينيا الجديدة. غير أن هذه الممارسة الثقافية غالباً ما تسفر، في بابوا غينيا الجديدة المعاصرة، عن انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل ضرب الزوجة، وإساءة معاملة الأطفال، وتفكك الأسر. ولوحظ أن معظم معتادي الإجرام ينحدرون من أسر متعددة الزوجات عاشت فيما مضى حالات انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان. وتعتبر ثقافة بابوا غينيا الجديدة أن تأديب الزوجات ممارسة مقبولة ولكنها تتضارب مع القانون القائم في بابوا غينيا الجديدة.

٦٥- وتتسبب الكراهية والأحقاد القبلية ذات الجذور العميقة في نشوب معارك قبلية في مجتمعاتنا المحلية، لا سيما في الأراضي المرتفعة من بابوا غينيا الجديدة. ويؤدي ذلك إلى الحرمان من إمكانية التنقل بحرية للوصول إلى الخدمات؛ وتتأثر بذلك خدمات التعليم والصحة، كما يؤدي إلى اختلال الأنشطة الاقتصادية، وزيادة حالات الاغتصاب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

٦٦- والتطورات والتغيرات الحالية في نمط حياة شعبنا عامل يسهم في زيادة انتهاكات حقوق الإنسان. فلهواتف النقالة، والحواسيب/الإنترنت، والتلفزيون، مثلاً، وسائل يمكن من خلالها نشر المواد الإباحية وغيرها من المواد غير المشروعة في جميع أنحاء مجتمعاتنا والتأثير في أسلوب عيشنا وقيمنا الأسرية، وفي احترامنا لأنفسنا ولمجتمعاتنا المحلية، كما يمكن لها أن تفسد معتقداتنا الدينية.

٦٧- وهناك حاجة إلى برامج توعية بشأن هذه القضايا الإنمائية؛ وقد دعت المشاورات القطاع الخاص إلى تقديم المساعدة برعاية هذه البرامج من خلال وسائط الإعلام، كما أوصت باستعراضات تشريعية للقوانين التي تشمل الرقابة وبأن يكون عمل مجلس الرقابة أكثر استباقاً ويعالج هذه التحديات التي يواجهها البلد.

السحر

٦٨- يوجد السحر في بعض مناطق بابوا غينيا الجديدة ويحدد شكل الحياة اليومية للسكان المحليين. ويقتل الناس السحرة ليس من باب الانتقام لوفيات الماضي فحسب، بل لأنهم يعتقدون حقاً أنهم بتلك الأعمال يحمون المجتمع ككل بالتخلص من السحرة المشبوهين، وغالباً ما يقر المجتمع المحلي هذه الأعمال. لذلك فإن التحدي الذي نواجهه هو تعليم الناس بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما فيها الحق الأساسي في الحياة. وفي الوقت نفسه، تواجه الحكومة صعوبة في معالجة شواغل المجتمعات المحلية التي تعيش في خوف من السحر. وقد خوّلت لجنة إصلاح الدستور والقوانين صلاحيات لاستعراض القانون المتعلق بالسحر

والجرائم المتصلة به، لا سيما قانون السحر لعام ١٩٧١. وانتهت اللجنة من وضع ورقة القضايا لهذا العام (٢٠١١)، وستبدأ مشاورات على الصعيد الوطني لجمع آراء جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات.

عدم وجود إطار مؤسسي

٦٩- لا توجد في بابوا غينيا الجديدة مؤسسة محددة مسؤولة مباشرة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أنشأت الحكومة مكاتب حقوق الإنسان داخل مختلف الإدارات أو الوكالات القائمة، مثل مكتب الوكلاء العامين، ولجنة أمين المظالم، وإدارة التنمية المجتمعية، والعمل والعلاقات الصناعية والشرطة.

٧٠- وتذكر الحكومة الالتزام المفروض على عاتق البلد من حيث إعداد تقارير الاستعراض الدوري في الوقت المناسب لكل معاهدة من المعاهدات التي صدقت عليها. وتلتزم بابوا غينيا الجديدة بالوفاء بالتزامها الدولي بإعداد تقارير دورية خاصة بكل معاهدة. غير أن ذلك لم يُنفذ بفعالية بسبب التقييدات التي تفرضها الموارد والقدرات. وعلى سبيل المثال، فقد تمكنت الحكومة، بعد أن تأخرت لفترات مطولة، من تجميع التقرير الدوري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي تضمن التقارير الأول والثاني والثالث التي قدمت إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في أيار/ مايو ٢٠١٠.

التعليم

٧١- تطبق بابوا غينيا الجديدة سياسات قائمة على دفع المستعمل للتكاليف في نظام التعليم، مما يعني أن الآباء يتحملون دفع تكلفة الرسوم المدرسية لأبنائهم. ومع ارتفاع تكلفة مستويات المعيشة بشكل عام في بابوا غينيا الجديدة، بما فيها نفقات التعليم، هناك حاجة إلى زيادة برامج محو الأمية وإلى التعليم الأساسي الشامل.

٧٢- وتمشيا مع الهدف رقم ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يدعو إلى تعميم التعليم الابتدائي، وضعت الحكومة سياسات بشأن التعليم الأساسي الشامل تنص على مجانية التعليم من المستوى الأول إلى المستوى الثالث، ومن المقترح أن تمتد إلى المستوى الثاني عشر في المستقبل. وما زال البلد يواجه تحديات قائمة على دفع المستعملين لتكاليف التعليم من المستوى الرابع إلى المستوى الثاني عشر وللمؤسسات التعليمية العالي.

٧٣- وقد بدأت تكلفة التعليم تصل إلى مبالغ يعجز الآباء عن دفعها، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. واعترافاً بهذه الصعوبات، اتخذ بعض الزعماء الوطنيين والحكومات في المقاطعات مبادرات لدعم تكاليف التعليم. فمثلاً، أنشأت حكومة مقاطعة إينغا مؤسسة أطفال إيباتاس التي ستدعم رسوم جميع أطفال إينغا الذين يترددون على المدارس. وبموجب هذه المبادرة، تدفع المؤسسة نصف الرسوم المدرسية لهذا العام.

تعليم الفتيات

٧٤- إن زيادة فرص تعليم الفتيات لها أهميتها الحاسمة في الحد من أوجه التفاوت بين الجنسين وتسخير إسهامهن لبناء الوطن. ولتعليم الفتيات على وجه الخصوص آثار متعددة. فقد أظهرت الأدلة أن تعليم الفتيات يخفف الضغط على نظام الرعاية الصحية بالحد من وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، كما يحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ويسهم في النمو الاقتصادي بزيادة مهارات النساء ومعارفهن. ومن الأرجح بكثير أن ترسل الأمهات اللواتي استفدن من التعليم الأساسي أطفالهن إلى المدرسة، حتى ينتقل الأثر المضاعف إلى الجيل التالي.

الصحة

٧٥- تلتزم الحكومة بتحسين الحالة الصحية في البلد ومؤسساتها الصحية السيئة في الوقت الحاضر. فقد أطلقت خططها الصحية الوطنية العشرية (٢٠١٠-٢٠٢٠)، معترفة بأن "التحديات المواجهة في القطاع الصحي متعددة وصعبة، ولكنها حتماً لا يستحيل التغلب عليها كما لا يتعذر عكس اتجاهها" حسبما أشار إلى ذلك نائب رئيس الوزراء السابق، الأونرابل السيد بوكا تيمو. وعلاوة على ذلك، تدعم وزارة الصحة إنشاء مراكز لدعم الأسرة في مستشفيات المقاطعات، والدعم بواسطة مرشدين اجتماعيين.

٧٦- ولمواجهة المعدلات المرتفعة من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع في البلد، اعتمدت الحكومة السياسات التالية: السياسات الوطنية لتنظيم الأسرة، وسياسات التغذية، وسياسات صحة الأم، وسياسات التحصين وسياسات الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والسياسات الوطنية بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، ففي إطار الجهود الرامية إلى الحد من معدلات الوفيات النفاسية المرتفعة، تنازلت الحكومة عن الرسوم المتعلقة بقضايا العنف المتري، والعنف الجنسي، وإيذاء الأطفال، ومن ثم زادت من فرص الوصول إلى الخدمات الصحية. ويصل معدل وفيات الرضع إلى ٧٩ من كل ١ ٠٠٠ ولادة حية (تعداد عام ٢٠٠٠) ويصل معدل وفيات من هم دون سن الخامسة إلى ١٢٢ من كل ١ ٠٠٠ ولادة حية (تعداد عام ٢٠٠٠). وهناك تحسن تدريجي من ٧٩ في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٩ من كل ١ ٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٣. وقد تحسن العمر المتوقع من ٤١ عاماً في أوائل السبعينيات إلى ٥٤ عاماً (تعداد عام ٢٠٠٠).

فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٧٧- تمثل مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في البلد مهمة مستمرة تضطلع بها الحكومة في إطار الجهود الوقائية التي تبذلها من خلال قانون عام ٢٠٠٣ لإدارة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والوقاية منه، الذي يعالج شواغل التمييز والوصم وما يتصل بذلك من قضايا. وتوفر الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ مبادئ توجيهية واضحة لتنفيذ برامج فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في البلد. وقد وضعت الحكومة أيضاً برامج للأطفال المتأثرين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

السكان

٧٨- يبلغ عدد سكان بابوا غينيا الجديدة حالياً ٦,٥ ملايين نسمة وهو يتزايد بمعدل ٣,١ في المائة. ومع معدل النمو السنوي المتوقع أن يكون ٣,١ في المائة، يُقدر أن يصل عدد السكان إلى ١٠ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٢٠. ويعيق تزايد عدد السكان قدرة الحكومة على تقديم خدمات أساسية كافية.

حقوق اللاجئين في بابوا غينيا الجديدة

٧٩- صدقت بابوا غينيا الجديدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، مع إبداء ٧ تحفظات على المادة ١٧(١) (العمل المأجور)، والمادة ٢١ (الإسكان)، والمادة ٢٢(١) (التعليم الرسمي)، والمادة ٢٦ (حرية التنقل)، والمادة ٣١ (اللاجئون الموجودون بصورة غير مشروعة في بلد الملجأ)، والمادة ٣٢ (الطرد)، والمادة ٣٤ (التجنس).

٨٠- وأُبديت التحفظات لأسباب مختلفة في ذلك الوقت. غير أن التحفظات لم تُنفذ لأن السياسات الحكومية في القطاعات سابقة الذكر تعطي نفس الحقوق أو المزايا للاجئين والمواطنين على السواء. لذلك، هناك جهود تُبذل حالياً لسحب كل التحفظات السبعة.

٨١- وتؤثر قضايا ملكية الأراضي في المواطنين واللاجئين على حد السواء في بابوا غينيا الجديدة، لا سيما في القرى والمدن. وبما أن اللاجئين يحتاجون إلى نوع محدد من الدعم والمساعدة، فإن الحكومة تستكشف سبلاً لشراء الأراضي من أجل إعادة التوطين. وهي أيضاً بصدد وضع سياسات للاجئين في البلد بهدف معالجة هذه القضايا وغيرها من القضايا المتصلة باللاجئين.

تغير المناخ

٨٢- يؤثر تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر سلباً على البلد. فمنطقة الأراضي المرتفعة تشهد ارتفاعاً في درجة الحرارة وبدأ البعوض في الهجرة إلى مناطق أكثر ارتفاعاً مما يتسبب في انتشار الملاريا. وتتأثر المناطق الساحلية الواطئة والجزر حالياً بارتفاع مستوى البحر. فمثلاً، يُنزع حالياً سكان جزيرة كاتاريت في بوغانفيل لعملية إعادة توطين في البر الرئيسي لأن الجزيرة بدأت تغوص في الماء. ويشكل الاستقرار وبدء حياة جديدة في بيئة جديدة تحدياً لسكان جزيرة كاتاريت.

٨٣- وللمعالجة قضية تغير المناخ، أنشأت الحكومة مكتباً لتغير المناخ والتنمية. ووضع المكتب سياسة وطنية لتغير المناخ، معروفة باسم خطة التنمية المتلائمة مع المناخ، تعنى بخطط التخفيف والتكيف الرامية إلى مكافحة مشكلة تغير المناخ.

خامساً - الأولويات والالتزامات والمبادرات الوطنية الرئيسية

ألف - الأولويات الوطنية

السياسات

٨٤- رؤيا بابوا غينيا الجديدة لعام ٢٠٥٠ هي خطة طويلة الأجل تستغرق ٤٠ عاماً وضعتها الحكومة واعتمدتها في عام ٢٠١٠ وتتوخى فيها لبابوا غينيا الجديدة أن تصبح مجتمعاً ذكياً وحكماً عادلاً وصحياً وسعيداً بحلول عام ٢٠٥٠. وتنصب رؤيا عام ٢٠٥٠ على ٧ ركائز إنمائية تؤكد، في جملة أمور، أهمية تنمية رأس المال البشري، وتمكين الجنسين والشباب والناس كركيزة رئيسية تعزز المساواة بين الجنسين ومشاركتها من خلال ضمان حسن تدريب واستخدام رجال بابوا غينيا الجديدة ونسائها، وحصولهم على أجور جيدة، ومعاملتهم معاملة حسنة، وإسهامهم إسهاماً بناءً في التنمية الوطنية. وسيكفل ذلك زيادة مشاركة المرأة في العمل والسياسة والحياة العامة وكشريكات في التنمية الوطنية على قدم المساواة.

٨٥- وفي إطار سياسات حكومية هامة من قبيل الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل، والخطة الاستراتيجية الوطنية، والخطة الإنمائية المتوسطة الأجل، تعترف الحكومة بأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينطوي ذلك على الحد من التفاوت القائم بين التحاق الذكور والإناث بالتعليم الرسمي، وتحسين الوضع الصحي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار على جميع مستويات الحكومة.

٨٦- وفي مشاوراتنا الإقليمية، لوحظ أن لدى بابوا غينيا الجديدة قوانين وسياسات جيدة على الصعيد الوطني ولكنها تعاني من عدم التنفيذ على صعيد المقاطعات والمناطق وعلى الصعيد المحلي نظراً للافتقار إلى التمويل والقوة العاملة وغير ذلك من القيود المفروضة على الموارد.

٨٧- وتشمل معظم حالات انتهاك حقوق الإنسان مواطنين عاطلين عن العمل. ومن ثم، سلطت المشاورات الضوء على مسألة إيجاد فرص العمل كحل بناءً جدياً للحد من انتهاكات حقوق الإنسان في البلد.

باء - الالتزامات

٨٨- تتعهد الحكومة قانوناً، وتلتزم، بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بابوا غينيا الجديدة. وتؤكد السياسات والقوانين والبرامج المختلفة المبرزة في هذا التقرير من جديد على الجهود التي تبذلها الحكومة في عملها المتعلق بحقوق الإنسان. ولتأكيد التزامها، صدقت الحكومة على خمس اتفاقيات رئيسية لحقوق الإنسان.

جيم - المبادرات

إنشاء لجنة بابوا غينيا الجديدة الوطنية لحقوق الإنسان

٨٩- يمثل أحد أهم الإنجازات التي حققتها البلد في جهوده الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وضمانها في إنشاء لجنة حقوق الإنسان. ففي عام ١٩٩٧، أقرت الحكومة مبدئياً إنشاء لجنة لحقوق الإنسان لبابوا غينيا الجديدة وفقاً للمعايير الدنيا التي حددها مبادئ باريس، وأكدت من جديد هذا الالتزام في عام ٢٠٠٧ بتقديم الدعم المالي اللازم للعمل التحضيري. وأُجريت من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩ مفاوضات أسفرت عن مشروع قانون أساسي بشأن إنشاء لجنة لحقوق الإنسان. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، عقدت الوكالات الحكومية المعنية حلقة عمل لاستكمال هيكل اللجنة المقترحة وتقدير تكلفة تشغيلها. ومن المقرر أن تقدم فرقة العمل الحكومية بيان السياسات لتأييده، وسيعقب هذا التأيد بدء لجنة حقوق الإنسان عملها بحلول عام ٢٠١٢.

برنامج قطاع القانون والعدل

٩٠- يمثل وضع برنامج قطاع القانون والعدل اعتماداً لمفهوم العدالة الإصلاحية، الذي يستتبع تحولاً نحو نظام عدل يعتمد على نهج أكثر خدمة للمجتمع وحلاً للمشاكل. وهو يجمع بين الوكالات الرئيسية للقانون والعدل، بما فيها مجموعات المنظمات غير الرسمية والمدنية. ويشمل ذلك وزارة العدل والمدعي العام، والدوائر الوطنية للموظفين القضائيين، ولجنة أمين المظالم، ولجنة إصلاح الدستور والقوانين، والشرطة، والإصلاحات، والدوائر القضائية، ومكتب المدعي العام والوكيل العام، ووزارة التخطيط الوطني والتنمية الريفية.

٩١- وفي عام ٢٠٠٠، أقرت الحكومة السياسة الوطنية للقانون والعدل، التي نُفِحت في عام ٢٠٠٧. وتتمثل رؤية هذه الوثيقة في تعزيز إقامة "مجتمع عادل وآمن ومأمون للجميع" في بابوا غينيا الجديدة، وقد أُدرجت في الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

٩٢- ويعترف برنامج قطاع القانون والعدل بأهمية وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في البلد وأهمية إيجاد ردود مناسبة لذلك داخل القطاع. ولهذا الغرض،

وضعت كل وكالة من وكالات القطاع السياسات الخاصة بها فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في مكان العمل، وبتكافؤ فرص العمل فيها. وتهدف هذه الجهود إلى مواجهة العنف والتمييز القائمين على نوع الجنس.

٩٣- ومن خلال هذا البرنامج، تعترف الحكومة بتحسين عمل الشرطة والسلامة ومنع الجرائم؛ وتحسين الوصول إلى العدالة؛ وتحسين المصالحة وإعادة التأهيل والردع؛ وتحسين المساءلة والحد من الفساد؛ وتحسين القدرة على تقديم خدمات القانون والعدل في البلد. ويعزز البرنامج أيضاً بناء القدرات من خلال تدريب عمال القطاع وكذلك التعزيز المؤسسي لوكالات القطاع.

البرنامج الوطني لتنمية الأراضي

٩٤- الأرض في بابوا غينيا الجديدة ملك للناس وتحتل مكانة مركزية في حياتهم. وقضية الإصلاح في الحيازة العرفية للأراضي قضية جد حساسة وعاطفية. وقد قوبلت محاولات سابقة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١ في إطار برنامج تعبئة الأراضي بمقاومة شديدة من جانب طلاب الجامعات، وملأ الأراضى، وعامة الجمهور أسفرت عن فقدان أرواح. وعلاوة على ذلك، فمع التطورات الوطنية والدولية، والاقتصاد النقدي، وزيادة عدد السكان، هناك حاجة متزايدة إلى الأراضي.

٩٥- وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت الحكومة فرقة العمل الوطنية لتنمية الأراضي التي أجرت حلقات دراسية ومشاورات وأعدت تقريراً قدمت فيه توصيات بشأن إصلاح قانون الأراضي. وبعد ذلك، أمرت الحكومة لجنة إصلاح الدستور والقوانين باستعراض القوانين العرفية المتعلقة بالأراضي وإشعارها بالإصلاحات التشريعية المناسبة لتنفيذ توصيات فرقة العمل الوطنية لتنمية الأراضي.

٩٦- وفي عام ٢٠٠٩، أصدرت الحكومة قانون مجموعات الأراضي المدججة وقانون تسجيل الأراضي العرفية بتوصية من لجنة إصلاح الدستور والقوانين. وينص قانون مجموعات الأراضي المدججة على دمج مجموعات الأراضي. وفي وقت لاحق سُتستعمل مجموعات الأراضي المدججة بوصفها كيان الشركة لأغراض الملكية في التسجيل التطوعي للأراضي العرفية التي تملكها مجموعات الأراضي المدججة. وتوفر مجموعات الأراضي المدججة هذه أداة لتنمية الأراضي العرفية للأغراض الاقتصادية.

برنامج التوسع الحضري

٩٧- هناك تزايد في انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية في بابوا غينيا الجديدة. ويحدث الزواج من الأرياف إلى المدن عندما يهاجر سكان المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثاً عن العمل أو أملاً في الوصول إلى خدمات أساسية أفضل مثل الصحة والتعليم. وينتج عن ذلك الاكتظاظ، وزيادة المستوطنين والمستوطنات غير القانونية، مما يؤدي بدوره

إلى إنفاذ قدرة سلطات القرى أو المدن على توفير السلع والخدمات الأساسية الكافية لسكانها. واعتمدت الحكومة السياسات الوطنية للتوسع الحضري للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠، وهي خطة على مدى ٢٠ عاماً تهدف إلى معالجة قضية السكن اللائق، والوصول إلى الصحة الأساسية، والتعليم، وخدمات شبكة النقل والاتصالات، وتوفير بيئة منظمة.

الموارد الطبيعية

٩٨- بابوا غينيا الجديدة غنية باحتياطيات هامة من الموارد الطبيعية، بما فيها الذهب والنحاس والنفط والغاز والخشب والموارد الزراعية والبحرية. والزراعة هي القطاع الرائد إذ يمثل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويوفر العمل المأجور لحوالي ٨٠ في المائة من السكان العاملين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموارد البحرية والساحلية لبابوا غينيا الجديدة هي الأوسع نطاقاً والأكثر تنوعاً في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ولكن، منذ أوائل التسعينيات، أسهمت صناعة التعدين والنفط إسهاماً هائلاً في الناتج الوطني بينما انخفضت حصة الزراعة والصادرات من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التوقعات إلى أن النمو في هذا القطاع (الزراعة) سيكون بطيئاً ومن المتوقع أن يؤدي التعدين والنفط دوراً متزايداً. ويسهم قطاع التصنيع بأقل من النسبة المئوية الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي وسيبقى مستقرّاً لبعض الوقت.

٩٩- وينطوي مشروع الغاز الطبيعي المسيل على إمكانية تغيير اقتصاد بابوا غينيا الجديدة بتوفير زيادة كبيرة في إيرادات الحكومة، ومدفوعات الإتاوات إلى أصحاب الأراضي، وزيادة فرص العمل، والتدريب والأعمال التجارية المحلية، والتنمية، والإسهام في الصحة، والتعليم، والبرامج الصحية، ويشكل حافزاً لتوسيع التنمية الصناعية القائمة على الغاز. وتمتلك الحكومة عدة برامج اقتصادية قائمة يمكن أن تستفيد من المشروع وقادرة على تعزيز نوعية حياة سكان بابوا غينيا الجديدة. وتشمل هذه البرامج تقديم خدمات كافية وزيادة إنتاجية البلد.

خدمات دعم الأسرة

١٠٠- تقدم حكومة بابوا غينيا الجديدة من خلال وكالاتها المختلفة خدمات لدعم الأسرة من قبيل الخدمات الاستشارية، وخدمات تبني الأطفال وحضانتهم، وإثراء الأسر، وتقديم الدعم في حالات الجرائم الجنسية، والخدمات القانونية، وحماية الأطفال، ورعاية الأطفال، وخدمات فترة ما قبل المدرسة، وخدمات دعم النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاعتداء. وتُقدم هذه الخدمات بواسطة الميزانيات الدورية وميزانيات التنمية. وتُقدم هذه الخدمات إلى النساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

مراقبة الشرطة

١٠١- تسمح مذكرة تفاهم موقعة بين الشرطة ولجنة أمين المظالم في عام ٢٠٠٧ للجنة أمين المظالم بالإشراف على القضايا المتعلقة بانتهاك الشرطة لحقوق الإنسان. وفضلاً عن أن هذه الترتيبات تحد من وحشية الشرطة وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب ضباطها، فإنها تسمح بمساءلة هؤلاء الضباط من خلال تحقيقات مشتركة تجريها لجنة أمين المظالم ومسؤولو الشؤون الداخلية للشرطة. وهناك حالياً مناقشات جارية لإعطاء الترتيبات طابعاً رسمياً من خلال التشريع. وسيُوسَّع نموذج مراقبة الشرطة عما قريب ليشمل الإصلاحات والدفاع.

الإعاقات

١٠٢- في عام ٢٠٠٩، وضعت الحكومة مع مختلف شركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني سياسات وطنية لبابوا غينيا الجديدة بشأن الإعاقة. ووُضعت هذه السياسات عن طريق عمليات تشاورية أجرتها إدارة التنمية المجتمعية. وتهدف السياسات إلى إنشاء مجتمع أكثر "شمولاً"، مع زيادة التوعية بالأشخاص ذوي الإعاقة وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

شبكة الحماية الاجتماعية

١٠٣- نتيجة لحالة الضعف المتزايد الناجم عن سرعة نمو السكان والانتقال إلى نمط الحياة العصري، قررت الحكومة، بموجب قرار المجلس التنفيذي الوطني رقم ٢٠٠٩/٩٧، وضع سياسات لشبكة حماية اجتماعية. وتهدف هذه السياسات إلى تقديم خدمات الحماية الاجتماعية إلى الجماعات المستضعفة من الناس، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والأطفال.

سادساً - بناء القدرات وطلبات المساعدة التقنية

١٠٤- تدعو حكومة بابوا غينيا الجديدة المجتمع الدولي إلى النظر في تقديم المساعدة التقنية والمالية لما يلي:

- إنشاء لجنة بابوا غينيا الجديدة الوطنية لحقوق الإنسان وبداية تشغيلها.
- المساعدة في مجال كتابة التقارير لمختلف معاهدات حقوق الإنسان وكذلك لعملية الاستعراض الدوري الشامل.
- نشر برامج قطاع القانون والعدل لتشمل مجالات قطاعية أخرى مثل الصحة والتعليم.

- توسيع أفضل الممارسات كالتى تتبعها مؤسسة إصلاحية بيهوت لتشمل مؤسسات إصلاحية أخرى في البلد.
- الاضطلاع بتوعية الجمهور وتدريبه بشأن قضايا حقوق الإنسان وآلياتها.
- توفير التدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للإصلاحات وضباط الشرطة.
- تقديم الدعم اللوجستي إلى الجهات المسؤولة عن حقوق الإنسان.

سابعاً - شكر وتقدير

١٠٥ - تشكر حكومة بابوا غينيا الجديدة وتعرب عن تقديرها وامتنانها لأعضاء فرقة عمل الاستعراض الدوري الشامل الوطني لبابوا غينيا الجديدة التي عملت بلا كلل في إعداد تقرير هذا الاستعراض الدوري الشامل. وكانت فرقة العمل مكونة من موظفين أقدمين في وزارات الخارجية والتجارة، والتنمية المجتمعية، والعدل والمدعي العام، ولجنة أمين المظالم، ولجنة إصلاح الدستور والقوانين.

١٠٦ - وتشكر الحكومة أيضاً الإسهامات القيمة للوكالات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في المشاورات الإقليمية الأربع في غوروكا ولايى وألوتاو وكوكوبو.

١٠٧ - وتعرب الحكومة أيضاً عن تقديرها لمختلف وكالات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في بورت موريسبي، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ونظيرتهما من المنظمات الإقليمية.

References

1. A Papua New Guinea Strategy and Implementation Plan to reduce family and sexual violence 2010–2014.
2. Constitutional and Law Reform Commission Annual Report 2007.
3. Convention on the Rights of Persons with Disabilities, 2006.
4. Ending Family and Sexual Violence in Papua New Guinea: A National Strategy and Action Plan, 2009–2012, April 2008.
5. National Land Development Program Phase 1 (2011–2015) Implementation Plan, July 2010.
6. Papua New Guinea Development Strategic Plan 2010–2030, March 2010.
7. Papua New Guinea HIV prevalence: 2009 Estimates.
8. Papua New Guinea Update to the Briefing to the UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women: Response to the Questionnaires from the United Nations CEDAW Committee, May 2010.
9. Papua New Guinea Updated Country Report on the Convention on the Elimination of Discrimination against Women: Violence against Women, 46th Session, Amnesty International, 2010.
10. Papua New Guinea Vision 2050, November 2009.
11. Telling Pacific Human Rights Stories to the World, A roadmap for reporting before the UN Human Rights Council's Universal Periodic Review Process, 2010.
12. The CEDAW Shadow Report on the status of Women in Papua New Guinea and the Autonomous Region of Bougainville, 2010.
13. The Constitution of the Independent State of Papua New Guinea.
14. The Core International Human Rights Treaties, UNITED NATIONS, New York and Geneva, 2006.
15. The Government of PNG National Strategy and implementation program to Reduce Family and Sexual Violence: 2010–2020.
16. The National Action Plan against Commercial Exploitation of Children in Papua New Guinea (July 2007–June 2010).\$
17. United Nations Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Concluding Observations of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women, 46th Session, 12–30 July 2010.
18. United Nations Office of the High Commission for Human Rights (OHCHR) Regional Office for the Pacific - A Region-wide Assessment of the Laws on the Prevention of Torture and other ill treatment of Detainees, 2009.
19. United Nations Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment Report on Papua New Guinea, November 2010.
20. Universal Basic Education Plan 2010 - 2019, June 2010.